

EP

الأمم المتحدة

Distr.

LIMITED

UNEP/OzL.Pro/ExCom/33/27

27 February 2001

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

برنامج الأمم المتحدة

للبيئة



اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف

لتنفيذ بروتوكول مونتريال

الاجتماع الثالث والثلاثون

مونتريال 28-30 آذار/مارس 2001

إطار استراتيجي للتدريب الوطني ودون الإقليمي والإقليمي للعاملين في الجمارك

(ورقة مقدمة من اليونيب)

مقدمة

1- قررت اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف في اجتماعها الثاني والثلاثين الموافقة على الاقتراح بمشروع [أفريقيا المتكلمة بالفرنسية : مشروع دون الإقليمي بشأن التنسيق بين الآليات التشريعية والتنظيمية لتحسين الرصد والرقابة على استهلاك الـ ODS (UNEP/OzL.Pro/ExCom/32/25 and Corr.1)] ، [...] على أن يكون مفهوماً أنه لن يوافق على مزيد من المشروعات إلى أن يتم ما يلي :

(أ) قيام اليونيب ، في مشاور مع أمانة الصندوق والوكالات المنفذة ، بإعداد تقرير يقدم إلى اللجنة التنفيذية ، إن أمكن في اجتماعها الـ 33 ، ينظر في الإطار الاستراتيجي لطلبات تمويل الأنشطة المتعلقة بالتدريب والتنسيق على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي للعاملين في الجمارك ، وكذلك في إشراك المنظمات الإقليمية المعنية بالموضوع كي تلتزم بإنشاء آليات تنظيمية ؛

(ب) قيام اللجنة التنفيذية بمناقشة حول النظرة الاستراتيجية الكامنة وراء الموافقة في المستقبل على مثل تلك المشروعات (المقرر 43/32) .

2- أعدت اليونيب هذه الورقة في مشاور مع مختلف الوكالات الوطنية والمتعددة الأطراف ¹ / استجابة لهذا المقرر .

التشريع واللوائح ونظام إصدار التراخيص والتنسيق

3- أن موضوعات إصدار التراخيص والرصد والرقابة ومنع الاتجار غير المشروع وتجميع البيانات وتبليغها بشأن المواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال ، كلها أمور تغطيها المادة 4 بـ .

4- أن وضع وتطبيق أنظمة لإصدار التراخيص للاستيراد والتصدير ، تساندها آليات مناسبة من الناحيتين التشريعية والتنظيمية وعمليات تطبيق ، إلى أمر تم تبينه باعتباره مطلب أساسياً لبلدان المادة 5 كي تفي ليس فقط بأهدافها في الامتثال ببروتوكول مونتريال بل كذلك لكفالة استدامة برامجها الرامية إلى إزالة الـ ODS . أن تلك الآليات تسمح للحكومات بأن تراقب استهلاك الـ ODS عن طريق وضع أنماط للاستعمال ثم للحد منه تدريجياً وإزالة استهلاك الـ ODS وفقاً للأهداف البروتوكول . ثم أن تلك الآليات تساند الأخذ بحوافز اقتصادية لازمة لتشجيع التنافسية من جانب المنتجات البديلة ، التي تشمل الـ CFC المعاد تدويرها ، ولكبح استعمال الـ ODS العذراء (أي التي لم تستعمل من قبل) برفع أسعارها في السوق .

5- خلال بضع السنوات الأخيرة أدت إتاحة ODS لأسعار رخيصة و/أو إتاحة معدات مستعملة تعمل بالـ ODS ، وكذلك تزايد استعمال الـ ODS المستوردة بطريقة غير مشروعة ، إلى أحداث آثار سلبية على خطط الإزالة الشاملة لا

¹ تم توزيع مشروع هذه الورقة على أمانة الصندوق المتعدد الأطراف والوكالات المنفذة وعدد من المنظمات الدولية الأخرى . ووردت تعليقات من أمانة الصندوق المتعدد الأطراف والمنظمة العالمية للجمارك والوكالة الأمريكية لحماية البيئة والوكالة الأمريكية للجمارك ومعهد استكهولم للبيئة ومن المملكة المتحدة ومن وحدات الأوزون . في بوركينا فاسو والصين وغامبيا والهند وسانت لوتشيا .

ODS التي أقرتها البلدان (وقد ذكر أحد بلدان المادة 5 أن 90 في المئة من مجموع الـ CFC المستعملة لديه تستورد استيراداً غير مشروع) . ولمعالجة هذه القضايا تقوم بلدان المادة 5 ليس فقط بوضع أنظمة تتعلق بالاستيراد والتصدير بل تقوم كذلك بالتفاوض مع البلدان المجاورة لها بشأن المنهجيات الكفيلة بتطبيق تدابير مشتركة بينها .

6- أن الأطراف في بروتوكول مونتريال واللجنة التنفيذية قد اتخذت عدد من المقررات بشأن بهذه القضايا ، وبعضها يعتبر شروط مسبقة لتنفيذ طائفة من مشروعات إزالة الـ ODS ومن برامج التدريب . وهناك على وجه التحديد الشروط الآتية :

(أ) ينبغي توفير الشروط المسبقة للتنفيذ الناجح لمشروع يتعلق باستيراد وإعادة تدوير غازات التبريد ، (مثل وضع تشريع ولوائح وحوافز اقتصادية) ينبغي أن تكون قائمة قبل تنفيذ المشروع (المقرر 23/22) ؛

(ب) لا يمكن السير قدماً ببرنامج يتعلق بالتدريب الجمركي إلى أن يتم وضع التشريع المتعلق بذلك أو إلى أن يتم إحراز تقدم ملموس نحو إصدار مثل ذلك التشريع (المقرر 19/27 و المقرر 35/27 أ) ؛

(ج) لا يمكن السير قدماً في تنفيذ خطة لإدارة غازات التبريد إلى أن يتم التزام الحكومة ووضعها للوائح والتشريعات اللازمة للتنفيذ الفعال لأنشطة إزالة استعمال الـ CFC في غازات التبريد (المقرر 48/31) ؛

(د) ينبغي تشجيع مزيد من العمل فيما يتعلق بتوفير المعلومات بشأن [رصد الاتجار الدولي ومنع غير المشروع في المواد المستفدة للأوزون ، والأخلاط والمنتجات التي تحتوي على ODS] إلى أطراف المادة 5 وإلى البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ، على أن يتم ذلك على وجه التحديد من خلال تدريب جمركي على الصعيد الإقليمي و/أو الوطني (المقرر 10/26 الصادر عن مؤتمر الأطراف) ؛

7- جرى عمل محسوس وذلك من جانب منظمات دولية أخرى بشأن الـ ODS . وكما لاحظ ذلك الاجتماع الحادي عشر للأطراف ، اتخذت المنظمة العالمية للجمارك عدد من التدابير بشأن توسيع نطاق النظام المنسق للقوائم الجمركية التي تبين الـ ODS والمنتجات التي تحتوي على ODS ، ومشروع التوصية بشأن إدراج عناوين فرعية تتعلق بالـ ODS للنظام المنسق المذكور في القوائم الأحصائية الوطنية .

دور الوكالات الجمركية

8- أن الوكالات الجمركية تضطلع بدور جوهري في الرصد والرقابة الفعالين على آليات إصدار تراخيص الاستيراد والتصدير ، وفي جمع بيانات الاستيراد والتصدير ، وفي تطبيق لوائح الـ ODS وفي منع الاتجار غير المشروع وذلك بسبب دورها كوكالات متمركزة على الخطوط الأولى من الجبهة . وفي سبيل المساندة الفعالة لأي نظام تنظيمي معيناً ، فلا بد من جعل الوكالات الجمركية متمرسه بآلية آليات تشريعية وتنظيمية لا بد أن تنتبه لها تلك الوكالات .

9- أن الوفاء بأحكام بروتوكول مونتريال هو مهمة صعبة لكثير من بلدان المادة 5 . والموارد اللازمة لإدخال تكنولوجيات جديدة خالية من الـ ODS وللرصد والرقابة الفعالين على الاتجار غير المشروع في الـ ODS ليست موارد كافية . ويستحدث

ذلك قوة دافعة للأنشطة غير المشروعة في الاتجار بال ODS ، لا يمكن القضاء عليها إلا عندما تكون الأطر المؤسسية والقانونية الموجودة على درجة كافية من القوة ، وعند إمكان التطبيق الناجح والكامل للوائح . أن التعاون بين موظفي الأوزون وموظفي الجمارك ومفتشي البيئة سواء داخل البلدان أو على الصعيد الإقليمي هو فصل على ذلك ، أمر يعتبر ذا أهمية حيوية .

10- من الناحية التاريخية كانت نظم برامج التدريب الوطنية للعاملين في الجمارك داخلية تحت رعاية خطط إدارة غازات التبريد التي وضعت للبلدان ذات الاستهلاك المنخفض ، التي تستعمل فيها ال ODS أساساً لصيانة أجهزة التبريد . وعلى هذا فإن تلك الخطط تمثل استراتيجيات وطنية شاملة ومتكاملة ، تستهدف إزالة غازات التبريد العذراء (أي التي لم يسبق استعمالها ، من ال CFC . وتتضمن استراتيجيات الإزالة هذه حتماً إيجاد آليات تشريعية وتنظيمية .

11- أن التقارير المرحلية الخاصة بمشروعات خطط إدارة غازات التبريد و/أو مشروعات استرداد وإعادة تدوير غازات التبريد تركز دائماً على أهمية التدابير التي تتخذها الحكومة ، مثل سن تشريعياً يحظر انبعاثات ال ODS المقصودة في الجو ، وتلتزم باسترداد غازات التبريد التي تحتوي على CFC ، و/أو تراقب وتقيد واردات غازات التبريد التي تحتوي على CFC ، لكفالة تنفيذ الأنشطة على النحو المقرر في الخطط الموضوعية . فمثلاً ، ذكرت التقارير بشأن مشروعات الاسترداد وإعادة التدوير المنفذة في اثنين من بلدان المادة 5 أن توريد معدات الاسترداد وإعادة التدوير وحدها لا يكفل التشغيل الناجح للنظام . بل يجب أن يساند ذلك إطار تنظيمي يشمل تدابير قانونية وطوعية وكذلك خطط من الحوافز . وفي بلد آخر ، حيث لا يوجد تشريع يحظر التسريب المتعمد لغازات التبريد التي تحتوي على CFC ، في الجو ، في وقت تنفيذ مشروع الاسترداد وإعادة التدوير ، وجود أن أخصائيي الصيانة لا يأخذون غاز التبريد المسترد لإعادة تدويره .

برامج التدريب الجمركي

12- ثبت أن تدريب العاملين في الجمارك هو أمر لازماً في سبيل كفالة الرصد والرقابة الفعالين ولتطبيق تلك الآليات ، ولتحقيق الاستدامة لاستراتيجية البلد في مجال الإزالة . ونظراً للدور اللازم لتدريب الجمركيين في سياق استراتيجية البلد للإزالة فإن برامج هذا التدريب جرت الموافقة عليها خارج نطاق خطط إدارة غازات التبريد ، وتقوم اللجنة التنفيذية بالنظر في تلك البرامج للبلدان ذات الاستهلاك المتوسط والكبير ، في سبيل مساندة الاستراتيجيات الوطنية للإزالة لتلك البلدان .

13- وافقت اللجنة التنفيذية حتى الآن على 88 برنامج تدريب جمركي وورشة للرصد والرقابة ، لتنفيذها على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي . وقد كانت هناك دروس شتى مستفادة من البرامج التي اعتمدت . وفي عدد من الحالات كان لتلك البرامج وقع إيجابي على صياغة التشريع المتعلق بال ODS ، وعلى وضع أنظمة لإصدار التراخيص و/أو الرقابة على الاتجار غير المشروع في ال ODS . وعلى وجه التحديد :

(أ) في السنغال ذكرت نتائج إيجابية تحققت من خلال تنفيذ مشروع إقليمي يستهدف التوسع ورفع مستوى الشبكات الاحصائية بموظفي الجمارك ، وأن تلك النتائج الإيجابية قد مكنت وحدة الأوزون الوطنية من صياغة مرسوم لإنشاء نظام للرقابة على واردات ال CFC والمعدات والمنتجات التي تحتوي على CFC .

(ب) ومن النتائج المشتركة التي ظهرت عقب تنفيذ ورشتين دون الإقليميتين في أفريقيا ، استضافتهما بوركينا فاسو والكاميرون ، معالجتا موضوع الرصد والرقابة على استهلاك الـ ODS ، الحاجة إلى توسيع ذلك التدريب على الصعيد الوطني من خلال تعاون دون الإقليمي في سبيل تعزيز الرصد الوطني وأنظمة الرقابة الوطنية مما يسهل الامتثال العام لأهداف بروتوكول مونتريال .

(ج) من برامج التدريب الوطنية في شؤون الجمارك التي نفذت إلى اليوم ، برنامج تدريب المدربين في الشؤون الجمركية في جاميكا ركز على الحاجة إلى توسيع نطاق التعليم وجهود إرشاد الجماهير بشأن القضايا المتصلة بالـ ODS في المؤسسات التربوية والاتحادات التجارية وكذلك بين رجال القضاء . وبالإضافة إلى ذلك تمت الدعوة إلى تنظيم اجتماع إقليمي في ترابط مع الاتحاد التجاري الإقليمي الكاريبي ، الـ CARICOM ، في سبيل تبادل المعلومات واستكشاف الفرص لتعزيز التعاون الإقليمي . والمشاركون في برنامج تدريب المدربين الجمارك في البحرين دعوا إلى تعزيز التعاون مع المنظمة العالمية للجمارك في جهد لمساندة عملية التبين والتقصي للواردات داخل المنطقة .

(د) من أهم نتائج الورشة الإقليمية للجمارك ولموظفي الأوزون في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية (ومن بينها بلدان من بلدان المادة 5) المعقودة في بودابست في مايو 2000 ، إنشاء شبكة غير رسمية بين السلطات الجمركية داخل المنطقة وخارجها . وبينما يوجد لدى جميع البلدان في المنطقة نظام للتراخيص قائم فعلاً ، إلا أن التحدي الأساسي الذي تم تبينها يدور حول تنفيذ وتطبيق تلك الأنظمة في سبيل مكافحة الفعالية للأنشطة غير المشروعة في الاتجار بالـ ODS والواقع أن السبب المنطقي لوضع مشروع مقرر بشأن منع الاتجار غير المشروع في الـ ODS والمنتجات التي تحتوي على ODS ، وهو المقرر الذي أصبح فيما بعد المقرر 10/12 ، قد نشأ خلال ذلك الاجتماع .

(هـ) أن وزراء البيئة في منطقة آسيا والقبجاز (ومنها بلداً 1 من بلدان المادة 5) في اجتماع عقد لمناقشة التدابير التي تمكن من الامتثال لأحكام بروتوكول مونتريال ، قد ركزوا على أهمية التعاون الوثيق بين البلدان في مجالات مثل منع الاتجار غير المشروع في الـ ODS وتبادل الخبرات المستمدة من أنشطة تنفيذ المشروعات .

(و) أن موظفي الأوزون وموظفي الجمارك الذين شاركوا في ورشة للرصد والمراقبة عقدت في بنما في 1998 قد وافقوا على أن فرصة لقاءهم على الصعيد الإقليمي قد مكنتهم من الحصول على تفهم مشترك وعلى روح من الزمالة والمشاركة على الصعيد الإقليمي بشأن بروتوكول مونتريال . وكان هناك أيضاً شعور بأن مثل هذه النجاحات من شأنها أن تسهم في الجهود المبذولة على الصعيد الوطني .

أهداف ونطاق برامج التدريب الجمركي

14- أن الهدف الرئيسي من برامج التدريب الجمركي الوطنية هو إعطاء العاملين في الجمارك المهارات اللازمة كي يستطيعوا الرصد والرقابة الصحيحين للواردات والصادرات من ال ODS ومن المنتجات التي تحتوي ODS ، وتمكنهم من التطبيق الفعال لنظم إصدار التراخيص والرقابة . وتطبيق هذه البرامج هو ممارسة ديناميكية . ومنهجية التنفيذ تنطوي على ثلاث مراحل ، هي أن يجري تدريب المدربين الجمركيين في المرحلة الأولى ثم يقوموا هؤلاء بدورهم بتدريب بقية الموظفين الجمركيين داخل البلد في المرحلة الثانية ثم يجري رصد مستمر ومتابعة وتقديم تقارير من وحدة الأوزون خلال المرحلة الثالثة . ويعاد النظر باستمرار في منهجية التدريب ويعاد تقييمها على أساس الظروف الوطنية وعلى أساس الدروس المستفادة خلال تطبيق تلك المشروعات .

15- أن البرامج الوطنية للتدريب الجمركي : (1) المعلومات الأساسية بشأن قضايا استفاد الأوزون ، شاملة بروتوكول مونتريال وتعديلاته وكذلك نظرة عامة إلى الاستراتيجية الوطنية للإزالة ؛ (2) التدريب في منهجيات التطبيق ، شاملة نظرة عامة إلى التشريع وأنظمة إصدار التراخيص المتعلقة بال ODS ، والمقنات الجمركية المعاد النظر فيها بالنسبة لل ODS ، ورصد ومراقبة الأنظمة المتعلقة بال ODS وبالمنتجات التي تحتوي ODS ، والآثار المترتبة على ذلك كله بالنسبة للعاملين الجمركيين ؛ (3) التدريب على استعمال أدوات تبيين غازات التبريد التي تحوي ODS . ويساعد الخبراء الاستشاريون المحليون على وضع كتب مرجعية للبلد ، تعالج شؤون الإطار التشريعي والتنظيمي والخاص بال ODS ، ونظام التراخيص الخاص بالاستيراد والتصدير . وتستعمل تلك الكتب المرجعية مع الكتاب المرجعي التدريبي العالمي في شؤون الجمارك (الذي أعده اليونيب) ، لإرشاد الدورات التدريبية وفي سبيل تحقيق استدامة البرنامج التدريبي في إطار الاستراتيجية الوطنية للإزالة ، يدرج في المنهج التدريسي في الوكالة الوطنية للجمارك مودول (module) للتدريب على شؤون الرقابة والرصد والتبليغ المتعلقة بال ODS ، وكذلك حتى يكفل أن يتلقى موظفو الجمارك الجدد والموظفون الجمركيون الذين يتابعون تدريباً لتجديد معلوماتهم ، التدريب اللازم في الشؤون المتعلقة بال ODS . وإذا لزم الأمر يدعى ممثلون عن المنظمة العالمية الجمركية ويدعو أيضاً ، بشكل متزايد ، المنظمات والاتحادات التجارية الإقليمية ذات الصلة بالموضوع إلى المشاركة في ورش التدريب .

16- أن ورش التدريب دون الإقليمية والإقليمية ، التي نفذت 13 ورشة منها حتى الآن ، قد أسهمت إسهاماً كبيراً في تمكين البلدان المشاركة من الشروع ومن التطبيق الفعال لأنظمة قانونية وأطر مؤسسية في سبيل رصد ومراقبة استهلاك ال ODS ، ولاسيما الواردات والصادرات منها ، مما يساند استراتيجياتها الرامية إلى إزالة ال ODS . وقد وضعت تلك الاجتماعات الأرضية اللازمة للمشاركة على الصعيد الإقليمي بشأن جمع بيانات موثوق بها تتعلق بواردات وصادرات ال ODS وإتاحة تبادل المعلومات والخبرات بين بلدان كل منطقة . وقد حضر هذه الورش موظفو الأوزون وممثلون ذو مستوى رفيع من الوكالات الجمركية (موظف واحد عن كل بلد) .

نتائج وتوصيات برامج التدريب الجمركية الوطنية والورش الإقليمية للرصد والرقابة

17- أن الفوائد الناجمة عن تنفيذ برامج التدريب الجمركي الوطنية تشمل توفير العدد اللازم من مدربي الجمارك والعاملين في الجمارك الذين لديهم تفهم واضح لأهداف بروتوكول مونتريال وكفالة التزام بلدهم في هذا السياق ، وكفالة تفهم استراتيجية البلد في مجال الإزالة ؛ ويؤدي ذلك إلى نشوء مجتمع من أصحاب الشأن الأساسيين المنتمين إلى قطاعات ذات صلة بالموضوع مثل العدل والتجارة والصناعة ؛ ويكفل ذلك إدراج مودول (module) بشأن الرقابة والرصد والتبليغ لبيانات ال

ODS في المنهج التدريبي الجاري في الوكالة الجمركية للبلد ، في سبيل كفالة تلقي موظفي الجمارك الجدد التدريب اللازم في مجالهم ، وكفالة الأخذ بأنظمة مستدامة على الصعيد الوطني في سبيل الامتثال لبروتوكول مونتريال وتطبيق أحكامه .

18- أن الفوائد الناجمة عن تنفيذ البرامج الإقليمية للرصد والرقابة تشمل الأخذ بنظم تشريعية وتنظيمية ، وتجميع بيانات موثوق بها عن واردات وصادرات الـ ODS . وهناك اليوم أكثر من 85 بلداً شرعت وطبقت أنظمة لإصدار التراخيص المتعلقة باستيراد وتصدير الـ ODS (كما ذكر ذلك اليونيب أمام الاجتماع الـ 25 للجنة التنفيذية) وتنفيذ المبادرات الإقليمية للامتثال لأحكام بروتوكول مونتريال بشأن الـ ODS يمكن أن تتجم عنها منافع شتى بشأن تبادل المعلومات ونشره ، والقيام بتبليغ البيانات بطريقة أشد انتظاماً وأقرب إلى سلامة التوقيت ، وإيجاد أدوات للتعاون الإقليمي وتعزيز التعاون بين بلدان المنطقة التي بينها صلات اقتصادية قوية ، وذلك عن طريق تعزيز التعاون الإقليمي القائم في المنطقة بحيث يساند التنسيق والتطبيق للأنظمة الوطنية لإصدار التراخيص والأنظمة التنظيمية في الإطار الإقليمية .

التأخيرات في التنفيذ : العوائق والتحديات

19- دل العدد الإجمالي لبرامج التدريب الجمركي الوطنية وورش الرصد والرقابة التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية حتى الآن ، على أن التنفيذ قد سار بخطوات أسرع داخل الإطار الإقليمي . ومن البرامج التدريبية الجمركية الوطنية الـ 62 التي اعتمدت ، لم ينفذ حتى الآن إلا أربعة برامج . ومن المتوقع تنفيذ 25 دورة تدريبية في 2001 . والسبب الرئيسي لهذه التأخيرات ناجم عن أن تنفيذ برامج التدريب الجمركي الوطنية تقتضي وجود نظام لإصدار التراخيص المتعلقة بواردات وصادرات الـ ODS ، ووجود تشريع ولوائح متعلقة بالموضوع أو على الأقل تحقيق تقدم ملموس في إيجاد تلك الآليات قبل بدء عملية التدريب نفسها . والشرط المسبق للتنفيذ أمر تستجبه مقررات الأطراف (المقرر 8/9 واللجنة التنفيذية) المقرر 23/22 ، 19/27 و 35/27 (أ) و 48/31 .

20- على سبيل المثال وضعت مراسيم وزارية في كل من السنغال وكوت دافوار ، تضع الإطار التشريعي والتنظيمي اللازم لمراقبة الـ ODS ، (وجرى ذلك منذ ثلاث سنوات في حالة السنغال) ولكن في كلتا الحالتين ، لم تصل بعد الموافقات والالتزام اللازمين من أصحاب الشأن الآخرين (أي مثلاً وزارات التجارة والصناعة و/أو المالية) لتطبيق تلك المراسيم . ولذا بالرغم من تحقيق تقدماً ملموساً من جانب وحدة الأوزون (التي كثيراً ما تدخل في نطاق وزارة البيئة) في صياغة التشريع المطلوب ، إلا أن النقص في المساندة من جانب أصحاب الشأن الآخرين قد أدى إلى تأخيرات في تنفيذ المشروعات .

21- أن المقرر 48/31 الصادر عن اللجنة التنفيذية (القسم ب) ينتظر منه أن يخصص من تلك التأخيرات بالنسبة للخطط إدارة غازات التبريد التي سوف تعتمد في المستقبل ، وذلك بتوفير الأموال الإضافية للبدء في الأنشطة التحضيرية بوضع ما يلزم من تشريعات ولوائح .

مبادرات الامتثال والتطبيق : الرؤية الاستراتيجية

22- بينما تنتقل البلدان من فترة السماح إلى فترة وجوب الامتثال ، من المتوقع أنه ستظهر حاجة مستمرة إلى التطبيق الفعلي للتشريعات واللوائح ، التي ستكون بلدان المادة 5 قد سنتها وإلى الشروع في تشريعات إضافية لمساندة برامج الإزالة .

على الصعيد الوطني

23- بينما يتقدم بروتوكول مونتريال نحو الإزالة الكاملة ، ستواجه جميع الأطراف جداول زمنية أشد صرامة للإزالة ، تقتضي تعزيز الرصد والرقابة والتطبيق في سبيل السماح للبلدان من تحقيق الامتثال والاستمرار في ذلك التحقيق . وتواجه بلدان المادة 5 في الوقت الحالي تحدي مراقبة ثم إزالة الـ ODS المستعملة في قطاعات صيانة التبريد لديها . وأسعار الـ CFC لا تزال أقل من غيرها من غازات التبريد الخالية من الـ CFC ، كما أن إعادة تهيئة المعدات التي تعمل بالـ CFC لم يصبح بعد مجدياً من ناحية التكاليف بشكل مستدام ، وتوريد البرادات التي تستعمل CFC سبق استعمالها أمر شائع جداً

24- قد اتخذت الأطراف واللجنة التنفيذية عدد من المقررات الهامة التي تقتضي إنشاء آليات وحواجز تشريعية ذات أهداف محددة ، في سبيل تخفيض استهلاك الـ ODS بطريقة مستدامة . والمقرر 48/31 مثلاً يسمح بتوفير موارد مالية إضافية لبلدان المادة 5 ويسمح كذلك بمرونة بشأن الاستعمال ، في سبيل مساعدة تلك البلدان على خفض استهلاكها من الـ CFC إلى 15 في المئة من خط أساسها بحلول عام 2007 ، على أن يكون مفهوماً أنه لن يتاح مزيد من التمويل لهذه الغرض .

25- وافقت اللجنة التنفيذية كذلك على مشروعات قطاعية للإزالة في قطاع بروميد الميثيل ، توافق فيها البلدان على عدم الاستمرار في استعمال بروميد الميثيل بالنسبة لمحصول معين أو بالنسبة لقطاع بأكمله ، بمجرد أن ينفذ المشروع تنفيذاً كاملاً و تلتزم البلدان بموجب تلك المشروعات أيضاً بكفالة إزالة الاستهلاك بطريقة دائمة عن طريق الأخذ بتدابير رقابة مناسبة .

26- أن تلك المقررات مشفوعة بجدول زمنية صارمة للإزالة ، أمر سيقضي الأخذ بنهج أشد تعزيز وتنسيقاً لوضع وتطبيق أنظمة تشريعية تتعلق بالـ ODS وبالإضافة إلى ذلك فإن الدور الأساسي الذي تقوم به الوكالات الجمركية بوصفها متولية مسؤولية الرصد والرقابة والتطبيق للمقررات التنظيمية ، للحيلولة دون الاتجار غير المشروع ، ولكفالة الاستدامة للاستراتيجيات الوطنية للإزالة ، وذلك بشكل متزايد ، فإن الأمر يقتضي أن تركز الجهود على إيجاد توافق في الآراء بين أصحاب الرئيسين على الصعيد الوطني والإقليمي . وعلى ممثلي الوزارات المعنية بشؤون التجارة والصناعة والعدل ، وكذلك على الاتحادات التجارية الإقليمية ، دور توديه في إيجاد الآليات الإضافية اللازمة للتصدي لتحقيق الأهداف المشتركة في سبيل الامتثال لمقتضيات البيئة وتنفيذ البرامج التطبيقية اللازمة .

على الصعيد الإقليمي

27- في السنوات الأخيرة تزايد الاتجاه نحو العولمة مما أدى إلى تعزيز التعاون بين البلدان من وجهات النظر السياسية والاقتصادية والتجارية والبيئية . وفي كثير من المناطق ، أدى الأخذ بسياسات اقتصادية أشد تحراً إلى تدفق التجارة بين البلدان على نحو يتسم بمزيد من الحرية مما أدى مثلاً إلى إيجاد سناريوهات مرنة بشأن عبور الحدود كما يوجد في أمريكا اللاتينية (MERCOSUR) ، وبلدان الكاريبي المتكلمة بالإنكليزية (CARICOM) ، وآسيا (ASEAN) . ونتيجة لذلك أن الاعتبار الوطنية المتعلقة بالتجارة أخذت في تزايد اندماجها في تنظيمياً إقليمياً .

28- فمثلاً في بلدان أفريقيا الغربية والوسطى المتكلمة بالفرنسية ، أدت القوة من اقتصادية وتجارية بين المناطق ، والتي تشرف عليها جمعيتان دون الإقليميتين هما الاتحاد الاقتصادي والنقدي بأفريقيا الغربية والاتحاد الاقتصادي والنقدي

لأفريقيا الوسطي ، إلى تحرك البلدان نحو وضع وتطبيق أساليب منسقة بشأن تحركات السلع وتجميع بيانات التجارة وفي شؤون الرصد والرقابة والتطبيق للآليات التنظيمية .

29- أن الاختفاء التدريجي لحواجز التجارة والاتجاه نحو تزايد التعاون الإقليمي أمر يطرح تحديات جديدة بشأن تنفيذ الرصد والرقابة والتطبيق لأمر شتى منها الضرورات الوطنية من تشريعية وتنظيمية ، بشأن ال ODS ، وتزايد ضرورة الحصول على مساندة من مزيد من أصحاب الشأن ، بما فيهم ممثلو الاتحادات دون الإقليمية والإقليمية للتجارة ، في سبيل دعم تنفيذ المبادرات الوطنية الرامية إلى الإزالة وكفالة الاستدامة لتلك المبادرات على الصعيد الإقليمي .

الحاجة إلى برامج تدريبية خلال مدة الامتثال

30- أن الهدف من برنامج التدريب الجمركي وبناء القدرة على كفالة استدامة الاستراتيجية القطرية للإزالة ، وتبعاً لذلك كفالة الامتثال لالتزام القطر بتطبيق بروتوكول مونتريال . وليس من المتوقع أن يتغير هدف برامج التدريب بينما تنتقلوا البلدان من فترة السماح إلى فترة الامتثال . بيد أن ضرورة هذه البرامج أخذها في التزايد . ومحتوى البرامج التدريبية ينبغي تعديله بحيث تشمل تلك البرامج مقررات جديدة يمكن أن تأخذ بها الأطراف في بروتوكول مونتريال وتأخذ بها اللجنة التنفيذية . ففي فترة السماح وضعت مؤشرات الأداء لكفالة تنفيذ التدريب المعتمد لمساندة الاستراتيجية الشاملة للإزالة التي أخذ بها كل بلد . وفي إطار فترة الامتثال ، يمكن موائمة تلك المؤشرات أيضاً كي تتماشى مع اعتبارات مثل الانخفاضات الفعلية في مستويات ال CFC أو بروميد الميثيل العذراء ، (حيثما ينطبق هذا الأمر) التي تستورد إلى البلد ، وكي تلاءم أيضاً مستويات الامتثال وتعزيز القدرات .

31- أن كون بلدان في منطقة معينة تطبق الآليات وطنية في التشريع والتنظيم في أزمدة مختلفة ، أمر يؤدي إلى تنفيذ غير متساوياً للتدريب الجمركي ، وتبعاً لذلك إلى عدم التساوي في الاستعداد للامتثال ، خصوصاً في المناطق التي تكون فيها الحدود الداخلية بين البلدان أشد انفتاحاً . أن التعاون والتنسيق بين بلدان المنطقة الواحدة يسمحان برقابات إقليمية تأخذ بها جميع بلدان المنطقة ، مما يساعد سواء من أخذوا بأنظمة تشريعية وتنظيمية ومن لا تزال عندها تلك المبادرات في طور الوضع . ومن وجه النظر العملية يترجم ذلك إلى إدراج ذلك التعاون والتنسيق في أهداف الوكالات مثل الاتحادات الجمركية والاتحادات التجارية ، المعنية بالتجارة ومراقبتها على الصعيد الإقليمي .

32- ولذا فإن تنفيذ مبادرات تدريب إقليمية على الامتثال والتطبيق في مقتضيات البروتوكول بشأن ال ODS في الحالات التي يلزم فيها ذلك يمكن أن يخدم عملية الامتثال وتطبيق التشريع المتعلق بذلك من خلال الترابط عن طريق الشبكات وبناء القدرة وتعزيز التعاون ؛ ويمكن أن يسهل ذلك أيضاً الترابط والاتصالات ، وإنشاء تضافر في الجهود ، وتحقيق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف عبر الحدود ؛ ويمكن أن يضع مبادئ لتطبيق اللوائح المتعلقة بال ODS على الصعيدين الوطني والإقليمي ، داخل جماعة تجارية (وقد تشمل الأهداف مثلاً ال MERCOSUR والحلف الأندى وآسيان والجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبية والاتحاد التجاري للجنوب الأفريقي والتعاون في أفريقيا الشرقية) .

خطوات جديدة مقترحة توسيع التعاون بحيث يشمل أصحاب الشأن الرئيسيين على الصعيدين الوطني والإقليمي والجمهور الذي يستند إليه أصحاب الشأن

33- دلت التجربة على أن المبادرات الوطنية والإقليمية يمكن اعتباره مساندة بعضها لبعض وليست متنافرة . ونظراً للدور الرئيسي الذي تؤديه الوكالات الجمركية في دعم الاستمرارية للاستراتيجية داخل بلداً ما ، ينبغي الاستمرار في تمويل وتنفيذ برامج التدريب الجمركي في كل بلداً . ونظراً للجدول الزمني التي تتصاعد صرامته لتطبيق أحكام بروتوكول مونتريال ، بدأت الجهود وسوف تستمر في التوسع لإيجاد تضافر بين أصحاب الرئيسيين الوطنيين والإقليميين ، في التصدي للأهداف المشتركة فيما يتعلق ببرامج الامتثال والتطبيق الوطنية البيئية .

34- وينبغي أن توضع مبادرات شبه إقليمية وإقليمية للامتثال والتطبيق ، لتطبيقها مرة واحدة ، في سبيل تعزيز التعاون وتقاسم المعلومات بين أصحاب الشأن الرئيسيين في الإطار الإقليمي . ومثل هذه المبادرات سوف تمول ، مرة واحدة ، بقصد إنشاء شبكات تعاونية مفيدة على الصعيد الإقليمي وترجمة أحكام بروتوكول مونتريال إلى أنشطة تتعلق بالتجارة الإقليمية والاتحادات الجمركية .

35- وللبناء على اتفاقات التعاون الإقليمية القائمة فعلاً وفي سبيل تعزيز الوعي بين أصحاب الشأن الإقليميين الرئيسيين يقتضي الأمر دعوة ممثلين عن الاتحادات التجارية والجمركية الإقليمية خلال عام 2001 إلى المشاركة في اجتماعات إقليمية للشبكات ، وفي دورات تدريبية جمركية وطنية ، للتمرس في شؤون بروتوكول مونتريال والقضايا المتعلقة بتنفيذ البروتوكول . وفي محازاة ذلك يمكن القيام بممارسة واسعة النطاق تقوم بها وحدات الأوزون ويؤديها اليونيب ، للتوصل إلى الجمعيات الرئيسية التجارية والإقليمية ، في الإقليم ، (تشمل الـ MERCOSUR والحلف الأندلي وآسيان والجماعة الإنمائية لجنوب أفريقيا والاتحاد التجاري لجنوب أفريقيا والتعاون في شرق أفريقيا ، وأن يكن الأمر غير مقصوراً على هذه الهيئات) في سبيل التحقق من اهتمامها بالمشاركة في إيجاد عمليات مشتركة لإدارة المعلومات وإيجاد ممارسات في تقاسم المعلومات على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي .

36- وبعد ذلك تقوم أحد المناطق المهمة بالموضوع باستضافة اجتماع عمل دعى إليه موظفو شؤون الـ ODS وموظفو الجمارك وممثلون عن الوكالات القطرية من اقتصادية وتجارية وممثلون عن الاتحادات المهنية . والغرض الرئيسي من هذه المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية التي تنفذ لمرة واحدة يكون إيجاد اتحادات تعاونية تستهدف إنشاء آليات للمعلومات ولإدارة تقاسم البيانات في سبيل تحقيق استدامة مبادرات إزالة الـ ODS داخل المنطقة . وينبغي تثبيت الالتزام بمثل هذه المبادرات من خلال توقيع المشاركين على إعلان للتعاون يشمل اعتبارات إزالة الـ ODS ويكون داخلاً في ولاية الاتحاد الجمركي والتجاري المعني .

37- وينبغي أن يرسل بانتظام تقارير عما يجري وتقارير متابعة للتوصيات سواء من المستويات الوطنية أو دون الإقليمية أو الإقليمية ، وذلك في إطار اجتماعات الشبكات الإقليمية .